

**موريس متى**

نجح وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال **#وليد فياض** في إتمام الاتفاقات مع كل من الاردن وسوريا ومصر لتزويد **#لبنان** الغاز والكهرباء إن عبر تغذية بالكهرباء الاردنية بين ١٥٠ و ٢٥٠ ميغاواط، او عبر **#الغاز المصري** الذي سيعبر خط الغاز العربي عبر سوريا وصولاً الى معمل دير عمار لتأمين توليد ما يقارب الـ ٤٥٠ ميغاواط من الكهرباء.

وعد فياض كان الوصول الى ١٠ ساعات تغذية بحلول بداية العام ٢٠٢٢ وهو الوعد الذي لم يتحقق، فلم يصل الغاز المصري الى معمل دير عمار ويتم ربط شبكة الكهرباء الاردنية بالشبكة اللبنانية، فيما الامال حالياً تبقى حول تمديد عقد إستيراد الفيول العراقي لزوم معامل مؤسسة كهرباء لبنان، بإنتظار ان يفرج البنك الدولي عن الاموال اللازمة لتمويل شراء الغاز المصري وإستمرار الكهرباء الاردنية. خطة الـ ١٠ ساعات تغذية يومية والمستبعد ان تبصر النور "عملياً" قريباً، تلحظ ٤٥٠ ميغاواط من دير عمار يتم إنتاجها بالغاز المصري، اضافة الى ٢٥٠ ميغاواط من الكهرباء الاردنية و ١٠٠ ميغاواط من الطاقة المائية، يضاف اليها ما تنتجه المعامل من خلال استخدام الفيول العراقي الذي تراجعت كمياته الى لبنان من ٦٠ الف طن شهرياً الى نحو ٤٠ الفاً، بينما كان يجب ان يؤمن هذا الفيول حوالي ٤ ساعات من الكهرباء. ويتوقع الاتفاقات المطلوبة، يكون لبنان ومصر والأردن وسوريا قد أنجزت كل المتطلبات القانونية والتعاقدية والفنية من أجل السير قدماً نحو تأمين زياجة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي في لبنان بالتوازي مع تذليل كل العقبات من أجل تأمين التمويل من البنك الدولي والحصول على الضمانات النهائية من الولايات المتحدة خصوصاً لما يتصل بالعقوبات وقانون قيصر.

في تطور "إداري" و تعاقدي، تم توقيع اتفاق بين المديرين العامين للنفط في كل من لبنان مصر وسوريا ل شراء الغاز الطبيعي من مصر واتفاق نقل ومبادلة الغاز مع مصر وسوريا، وحضر حفل التوقيع سفير مصر لدى لبنان وممثل عن السفير السوري ورئيس مجلس ادارة EGAS المصرية والمديرون العامون للنفط والغاز ومحطة الريان في سوريا والمديرون العامون للنفط والكهرباء في لبنان ومستشارون قانونيون. وصف فياض الحدث باللحظة التاريخية معتبراً ان هذا التوقيع لم يكن ليتم لولا تبني مصر بقيادتها للمشروع منذ اللحظة الأولى ومتابعته بتفاصيله وبدعم حثيث في مراحل وصولاً الى تأمين زيادة الكمية لتشغيل المعمل بطاقته القصوى، كيف لا ومصر كانت ولا تزال "أمّ الدنيا" وعاصمة الجامعة العربية و بوابة العرب". كما شكر فياض سوريا وقيادتها على تقديم كل التسهيلات وتذليل كل العقبات إن على الصعيد الفني عبر تأمين الغاز بالكمية والنوعية اللازمة من حقول حمص أو على الصعيد القانوني عبر تسهيل عملية التفاوض وإنجاز العقد كما وعلى الصعيد التجاري بما يؤمن المصلحة المشتركة. كما ذكر فياض ان لبنان عمل على هذا المشروع بتنسيق دائم ومستمر حتى اللحظة هذه مع البنك الدولي الذي قدّم خبراته ودعمه الفني وموازرة قيادته المحلية وفريق عمله في الإجتماعات الدائمة مع الوزارة لإتمام الإتفاقية وشروط تمويلها.

تطلق أهمية هذا العقد على المستوى الوطني من كونه سيؤمن، عند تنفيذه، تغذيةً كهربائيةً تصل الى ٤ ساعاتٍ اضافيةٍ، لبنان بأمس الحاجة اليها وذلك بأفضل كلفة على الاطلاق، ومن كونه أيضاً سيسهم، مع إستمرار الكهرباء من الأردن، بتنوع مصادر الطاقة في لبنان. وأصر فياض على التذكير بالمبادرات التي تم إنجازها بغية تنفيذ الإتفاق وتأمين الشروط المسبقة لتوفير القرض المتوقع من البنك الدولي والهادف الى تمويل هذا المشروع وهي:

- إعداد الخطة الوطنية للنهوض بالمستدام بقطاع الكهرباء وإقرارها من قبل مجلس الوزراء.
- إعداد خطة استرداد تكلفة مؤسسة كهرباء لبنان (Cost Recovery Plan).
- إنهاء مشروع تأهيل خط الغاز العربي في جزئه اللبناني بعد تذييمه الى شركة TGS المصرية بحيث أصبح جاهزاً لبدء عملية الضخ عبره.
- إتمام كل الدراسات البيئية والاجتماعية الموكبة لمشروع التأهيل ومستقبلاً الضخ، ونشرها على موقعي الوزارة والبنك الدولي الإلكترونيين.
- تأمين التمويل والإتفاق مع مشغلي معمل دير عمار وباقي معامل الإنتاج لتأمين استمرارية تشغيل وصيانة المرفق.
- وضع خطة عمل بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركات مقدّمي خدمات التوزيع بهدف خفض الهدر وزيادة الإنتاجية وتأمين الحد الأدنى من التمويل لهذه الشركات لتنفيذ هذه الخطة وتأمين استمرارية وتحسين الخدمة.
- تذييم مدقق حسابات لإجراء التدقيق المالي في مؤسسة كهرباء لبنان عبر مناقصة بإشراف البنك الدولي.
- الحصول على موافقة وزارة المال والمصرف المركزي على تحويل عائدات مؤسسة كهرباء لبنان إلى الدولار بإعتماد منصة صيرفة لسداد مستحقاتها بالعملة الأجنبية.
- إطلاق المناقصة لتذييم استشاري لتصميم آلية تسديد المستحقات النقدية (Cash Waterfall Mechanism) يضمن الشفافية في الإدارة المالية.
- إطلاق عملية إستدراج العروض بغية التعاقد مع إستشاري للتأكد من تحقيق شروط قرض البنك الدولي في مختلف مراحل (Independent Verification Agent).

- إعداد دليل تنفيذ المشروع (Project Operations Manual). ومسوّدة وثيقة تمويل المشروع من قبل شريك التمويل: البنك الدولي.

وبتنفيذ هذين المشروعين، وبعد تأمين التمويل اللازم أي تحرير البنك الدولي الاموال المطلوبة تكون وزارة الطاقة والمياه أنجزت متطلبات المرحلة الاولى من خطة الكهرباء والتي تهدف الى تأمين التغذية الكهربائية بين ٨ و ١٠ ساعات يومياً عبر إستقرار الكهرباء الاردنية وشراء الغاز المصري وإتفاق الفيول العراقي في حال تم تمديد العمل بالعقد مع الجانب العراقي الى جانب مصادر اخرى من الانتاج مثل المحطات الكهرومائية التي تؤمن حالياً ما يقارب ١٠٠ ميغاوات من الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

حالياً يبقى تطبيق هذه الاتفاقات رهن موافقة البنك الدولي على تمويل المشروع وإقرار الادارة الاميركية "إعفاءً" للشركات التي ستعمل على المشروع يحميها من تبعات "قانون قيصر" الذي يفرض عقوبات على سوريا ومن يتعامل معها من افراد وكيانات. حتى اللحظة لا تقدم بالنسبة الى موافقة البنك الدولي على تمويل المشروع رغم التصريحات الدائمة لمسؤوليه بأن المؤسسة الدولية مستعدة لتمويل استرجار الغاز من مصر والكهرباء من الاردن برعاية اميركية. فالبنك الدولي كان وضع شروطاً على الدولة اللبنانية لتمويل المشروع، وقد نفذت وزارة الطاقة والحكومة اللبنانية الشروط ليعود البنك ويفرض شروطاً إضافية.